

مراجعة السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011: السياقات والأولويات

Review of Turkish Foreign Policy Beyond 2011: Contexts and Priorities

علي حاشد *

جامعة الجزائر-3-

hachedali02@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/02/28

تاريخ المراجعة: 2022/02/26

تاريخ الإيداع: 2022/10/10

ملخص:

تشهد السياسة الخارجية التركية عدة تغيرات سواء في مبادئها أو أساليبها وذلك استنادا إلى المنحى السياسي والاقتصادي الجديد الذي تعرفه تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بداية من عام 2002، واتساقا مع ذلك فإن هذه الدراسة تهدف لتحليل السياقات الداخلية والخارجية لعملية مراجعة السياسة الخارجية بعد عام 2011، وتبسيط الضوء على الأولويات والوسائل الجديدة التي فرضتها هذه المراجعة على صناع قرار السياسة الخارجية الأتراك. الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية ؛ تركيا ؛ الربيع العربي؛ العمق الاستراتيجي.

Abstract:

Turkey's foreign policy is undergoing several changes in both its principles and methods, based on the new political and economic direction turkey has known since the AKP came to power beginning in 2002, this study aims to analyze the internal and external contexts of turkey's foreign policy review process after 2011, and to highlight the new priorities and means imposed by this review on Turkish foreign policy makers .

Keywords : Foreign Policy ; Turkey; Arab Spring ; Strategic depth.

مقدمة:

دخلت السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011 مرحلة جديدة اتسمت بالتغيير في جدول الأولويات والأدوات نتيجة جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي أثرت على التوجهات السابقة في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، وشكلت هذه المتغيرات دافعا حاسما لعملية مراجعة متدرجة ومدروسة للسياسة الخارجية لتركيا تهدف للتكيف مع الوضعين الداخلي والإقليمي المتغير، والمضي في تطبيق إستراتيجية السياسة الخارجية تحت عنوان العمق الإستراتيجي مع التغيير في الأولويات والأساليب التي تتوافق مع المتغيرات الجديدة التي فرضت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية.

الإشكالية:

إشكالية الدراسة تدور حول مدى تأثير السياقات الداخلية والخارجية على عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية والأولويات والأدوات التي فرضتها هذه المراجعة على عمل السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011.

الأسئلة الفرعية: يمكن تقسيم الإشكالية لسؤالين فرعيين:

- ماهي السياقات الداخلية والخارجية التي فرضت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية؟

- كيف أثرت عملية مراجعة السياسة الخارجية على تغيير الأولويات والأدوات في السياسة الخارجية التركية؟

وبناء على هذه الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كان للعوامل الخارجية تأثيرا عميقا على عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية.

- لقد أعادت عملية المراجعة في السياسة الخارجية التركية أولوية السياسات الواقعية نتيجة عدم توافق إمكانيات

تركيا مع طموحاتها.

المقاربة النظرية للدراسة:

تتطلب طبيعة الموضوع والمتغيرات المدروسة ضمن احتكام المقاربة الواقعية ومقترَب الاقتصاد السياسي والمنهج الجيوبولتيكي، لدراسة الموضوع من أجل فهم وتفسير وتحليل السياقات والأولويات والأساليب الجديدة ضمن مسار مراجعة السياسة الخارجية التركية.

المقاربة الواقعية:

بحكم رؤيتها النسقية للنظام الدولي فإن المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية تؤكد على تأثير العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للدول، وتحتل مفاهيم مثل المصلحة الوطنية والأمن موقعا مركزيا في التحليل الواقعي للسياسة الخارجية، والعقلانية هي الرابط بين سلوك الدول الخارجي وطبيعة النظام الدولي الفوضوية، والعقلانية هنا تقتضي استخدام القوة بأنواعها في تعريف وتحقيق مصلحة الدولة باعتبار القوة متغير تفسيري ضمن الواقعية لتحليل سلوك الدول الخارجي .

ولذلك يرى هانس مورغنتاو أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة: هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية¹، وبالتالي فإن عملية مراجعة السياسة الخارجية في السياسة الخارجية التركية وفق المقرب الواقعي خاضع للمتغيرات الخارجية وهذا ما سيتم تفصيله.

مقرب الاقتصاد السياسي: يعالج هذا المقرب التأثير المتبادل بين المجالين الاقتصادي والسياسي²، حيث يدرس هذا المقرب كيفية تأثير العامل الاقتصادي على توجه الدولة السياسي ومنه سياستها الخارجية، وعلى عكس المقاربة الواقعية يؤكد على أهمية العوامل الاقتصادية الداخلية كمؤثر على توجه السياسة الخارجية، مع التركيز هنا على أهمية العامل الاقتصادي في عملية المراجعة التي عرفتها السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011.

المنهج الجيوبولتيكي: ويدرس هذا المنهج تأثير العوامل الجغرافية على السلوك السياسي للدول في مجال سياستها الخارجية، ذلك أن تفعيل الجغرافيا السياسية يعتمد إحداث حركية إيجابية متبادلة بين الحقائق الجغرافية الثابتة والسلوك الإنساني³، ويفيد هذا المنهج في فهم وتفسير عملية مراجعة السياسة الخارجية في ظل التطورات الجارية في الجوار التركي المباشر في جنوب تركيا مع تطورات الأوضاع في سوريا والعراق بعد عام 2011؛ أو في الجوار التركي الغير مباشر من خلال سياسات روسيا مع أوكرانيا وجورجيا.

و يهدف الاجابة على الإشكالية المطروحة للبحث فقد تم تقسيم لدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتناول الأول السياقات الداخلية والخارجية لعملية مراجعة السياسة الخارجية التركية، فيما يدرس المبحث الثاني أهم الأساليب والأدوات الجديدة التي اتخذتها تركيا في سياستها الخارجية بناء على عملية مراجعة سياستها الخارجية.

المبحث الأول: عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية..

تحليل عملية مراجعة السياسة الخارجية إلى مصطلح التغيرات التكيفية Adjustment Changes الذي جاء به تشارلز هرمان Charles Hermann في دراسته لتغير السياسة الخارجية في مقاله بعنوان "تغيير الاتجاه: عندما تغير الحكومات سياستها الخارجية" وقد اخترنا هذا التوصيف القريب لما نقصده بعملية المراجعة نظراً لأن هذا التغير في السياسة الخارجية يكاد يكون تغييراً للتأقلم مع الظروف الداخلية والخارجية لتركيا، كما أنه لا يرقى لدرجات التغير الأخرى التي ذكرها تشارلز هرمان من خلال التغير في الأهداف أو البرنامج اتجاه الدول⁴.

من جهة أخرى فإن مختلف الأعمال الأكاديمية الأخرى التي قدمت في حقل السياسة الخارجية والخاصة بدراسة مسألة تغيير السياسة الخارجية لم تصل إلى استحداث نظرية عامة بالإمكان تطبيقها على مختلف حالات التغيير في السياسات الخارجية للدول، ومنها السياسة الخارجية التركية موضوع هذه الدراسة، كما أن الحالة التركية شهدت ثلاث

¹ - أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص 122.

² - عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في منطقة جنوب شرق آسيا وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي: آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2013، ص 25.

³ - Emre İşeri, Book Reviews :Great Powers and Geopolitical Change, Perceptions Volume XVII, Number 2, center for strategic research ,2012,p145

⁴ - زينب فريخ، تغيير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، دفا تر السياسة والقانون، ع 1، السنة 11، 2019، ص 25.

تغيرات تدريجية متوازية؛ هي التغير في نماذج صنع القرار، التغيرات الداخلية والتغيرات الخارجية وذلك طيلة الفترة محل الدراسة من عام 2011 لغاية عام 2018، وهي السنة التي توجت تغير نموذج صنع القرار بتحول النظام السياسي التركي نحو النظام الرئاسي، وتركز السياسة الخارجية بيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهذا بعد العديد من التحولات على المستويين الداخلي والخارجي كما سيأتي تفصيله.

من جهة أخرى فإن استعانتنا بمقترح الاقتصاد السياسي والمنهج الجيوبولتيكي جاء من أجل تلافي نقاط ضعف تفسير المقاربة الواقعية لعملية مراجعة السياسة الخارجية. فالتكامل المنهجي أصبح ضرورة كما تراه مخرجات النقاش الرابع بين نظريات العلاقات الدولية على اعتبار حقل تحليل السياسة الخارجية جزء من تخصص العلاقات الدولية.

المطلب الأول: السياق الداخلي لمراجعة السياسة الخارجية التركية.

أقيم نموذج "الديمقراطية المحافظة" الذي قام عليه الأساس الفكري والعملي لحزب العدالة والتنمية التركي على إتلاف واسع، يضم الليبراليين والقوميين والإسلاميين؛ تجمعهم أرضية مشتركة في رفض الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت تركيا بعد أزمتها الاقتصادية الحادة، طيلة التسعينات مما خلق وضعاً مناسباً لفوز حزب العدالة والتنمية، بالانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002 كخيار جديد من خارج السياق السياسي الذي اعتبره الشعب سبباً في حصول الأزمة الاقتصادية وإفرازاتها الخطيرة على الاقتصاد والمجتمع التركي، لقد تضاعفت لحزب العدالة والتنمية: ديناميتين إيجابيتين اقتصادية وثقافية في الداخل التركي سمحت له بالفوز في جميع الاستحقاقات الانتخابية من 2002 إلى 2011، والنجاح في تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي¹.

الفرع الأول: تفكك العناصر الديمقراطية المحافظة.

حكم منطق التسويات والقيم المشتركة بين التيارات الثلاث المشاركة والمساندة لحزب العدالة والتنمية (القوميين، الليبراليين والإسلاميين)، حيث تعتبر رؤية "تركيا 2023" الصادرة في ديسمبر 2012 عن سياساته التوفيقية والتطبيعية على حد توصيف الرؤية بالقول "لعدة عقود بقيت الحياة السياسية التركية تقع تحت تأثير التوترات المتصاعدة بين العلاقات التالية: الدينية- السياسية، والتقاليد - المعاصرة، والدين - الدولة، والدولة - المجتمع - الفرد. ويسعى الحزب لإعادة بناء هذه العلاقات وإزالة عناصر التوتر بينها"². قدمت "رؤية تركيا 2023" مصطلح: "التطبيعية" وتعني العودة إلى المكونات "الطبيعية" الموروثة في المجتمع التركي وقيمه المشتركة³، فالحزب يسعى للتخفيف من علمانية الدولة للموازنة بين العناصر المتعاكسة في الدولة كالتقاليد والتحديث؛ أو الدين والتغريب أو الترك وبقيّة مكونات البلاد العرقية وبين الأديان والمذاهب، فهدف الحزب من وراء سياساته التوفيقية: العمل على تثبيت الاستقرار الداخلي كأساس للسياسة الخارجية الجديدة التي انتهجها الحزب، وفي الواقع فإن التوافق العلماني- المحافظ بدأ بعد انقلاب 1980 حين استعان العسكر بالإسلاميين لمحاربة تأثير اليسار خاصة في شكله المسلح ممثلاً بحزب العمال الكردستاني خلال الثمانينات وذلك

¹ - راجع زغوني، الحوار العقلاني - المعيار في تحليل السياسة الخارجية: دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015، ص 108.

² - عماد يوسف، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 11.

³ - political vision of AK party for 2023: great nation great power target 2012/09/30، 2023، p66.

في إطار صراع الحرب الباردة، حيث سمح العسكر ب بروز أشكال التعبير الديني التي كانت محظورة من قبل، وبالتالي فالابتعاد التدريجي عن المنظور الأمني في السياسة الخارجية التركية كما كان سابقا ، مكن الحزب استعمال السياسة الخارجية كأداة لإجراء الإصلاحات في النظم السياسية والاقتصادية والقضائية في الداخل¹.

لقد هدف حزب العدالة والتنمية من وراء تشكيل هذا الائتلاف الإيديولوجي الواسع ضمان الدعم السياسي والاجتماعي لإصلاحاته السياسية والاقتصادية ، التي بدأ فيها من أجل؛ تغيير الثقافة السياسية للمجتمع التركي بهدف جمعها حول قيم مشتركة لكي يتمكن من تحويل هذه الثقافة من نموذج الثقافة السياسية الرعوية السابقة التي عرفها التاريخ التركي الحديث ، والتي كانت تقبل بحكم العسكر إلى ثقافة سياسية تشاركية لا تقبل بحكم العسكر وتحصر دورهم في الدفاع والأمن² ، وبالتالي فإن عملية بناء الهوية الجامعة في الثقافة السياسية التركية التي انتهجها الحزب كان لها ديناميتين داخلية وخارجية، الأولى: تعمل على جمع العناصر المتنافرة داخل المجتمع التركي ، والأخرى تبحث عن إعادة الانسجام الثقافي لتركي مع محيطها الخارجي لتكيف تركيا مع الوضع الديناميكي الذي يمر به الجوار التركي، ويبدو من خلال الهبة الشعبية التي واجهها الانقلاب الذي جرى في 15 جويلية 2016؛ دليلا على تحول عميق في ديناميات الثقافة السياسية التركية والقيم المشتركة الجامعة بين مختلف التيارات التي أجمعت على رفض الانقلاب العسكري على حكم حزب العدالة والتنمية رغم خلاف هذه التيارات مع خيارات الحزب السياسية والثقافية، وتبين من جهة أخرى أن ترسيخ النظام الديمقراطي في الداخل التركي وجعله آلية وحيدة لاختيار الشعب لمثليه جعل بالإمكان تجاوز الخلافات الإيديولوجية واحترام إرادة الشعب في الاختيار مادام الجميع يقبلون بنتائج الصندوق الانتخابي.

غير أن عناصر هذا الائتلاف الواسع بدأت بالتنافر بعد أن وصلت الإصلاحات التي بدأ الحزب إلى نقطة العودة ، ومست مراكز القوى الرئيسية للعسكر والموالين لهم من العلمانيين في النظام السياسي التركي، وكان الصدام مع جماعة فتح الله غولان بداية التفكك لهذا الائتلاف العابر للإيديولوجيات ، خاصة وأن عناصر هذا الإئتلاف لها روابط بقوى أجنبية تستعملها عند الحاجة مقابل خدماتها، فرغم أن حزب العدالة والتنمية يتشارك مع فتح الله غولان نفس الخلفيات وكان أحد داعمي العدالة والتنمية خلال السنوات السابقة إلا أن الحركة اعترضت على سياسات الحزب الخارجية بالتقارب مع إيران مقابل خلافها مع إسرائيل مثلا: رغم أن الخلاف مع الأخيرة لم يتعدى مجرد الخطابات السياسية والإعلامية بالموازاة مع تعزيز التبادل التجاري البيئي، علاوة على رفض حركة غولان خلط الدين بالسياسة كما يقوم به حزب العدالة والتنمية وتركز على العمل الخيري كغطاء لشبكاتها المتغلغلة في الأمن والإعلام ، والاقتصاد والقضاء لذلك استنفرت الحركة ضد حملة حزب العدالة والتنمية ضد عناصرها في مختلف أجهزة الدولة ، وشنت حملة مضادة عبر الإعلام متهمه حزب العدالة والتنمية بالفساد، ومن جهة أخرى فإن ارتباط مصلحة الحركة مع التيار العلماني جعل الإصلاحات التي قوضت من قبضة العسكر على النظام السياسي التركي بمثابة تهديد مشترك بين الطرفين وجعل حزب العدالة والتنمية كعدو مشترك لكليهما.

¹ عماد يوسف ، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبوليتيكية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015، ص 192.

² حسين بالخيرات، المحاولة الانقلابية ومستقبل السياسة الخارجية التركية، أنقرة، المعهد المصري للدراسات، 2016، ص 3.

بالتوازي مع الصراع مع حركة فتح الله غولان تصاعد الصراع مع العسكر ومن وراءه التيار العلماني وشبكاته المالية ، والاقتصادية وظهر أول الأمر في محاولة عرقلة انتخاب عبد الله غول عام 2007 كرئيس للجمهورية عبر البرلمان وتصاعد الخلاف خلال الفترة بين 2011-2013 بالتوازي مع إفرازات الأزمة السورية على الداخل التركي، ففي أوت 2011 ويهدف الضغط على حكومة العدالة والتنمية قدم كبار القادة العسكريين استقالاتهم احتجاجا على رفض ترقيتهم لاتهمهم بقضايا تتعلق بالإرهاب، كما صدرت أحكام قضائية حازمة ضد 365 ضابطا وجنرالا عام 2012 فيما يعرف بقضية المطرقة عبر أحكام بالسجن تتراوح بين 16 و20 سنة سجنا¹.

إن تصاعد الصراع بين كل من حركة فتح الله غولان العلماني ظهر للعلن بحدّة في شكل حملات وحملات إعلامية مضادة بعد أن وصلت عملية الإصلاحات التي شرع فيها الحزب إلى الدستور التركي تحديدا، والذي يعتبر العسكر كحام للنظام العلماني للدولة بنص الدستور، وهو ما كان هدف الحزب من الإصلاحات منذ البداية، فالعبارة الواردة في دستور 1922 الذي صيغ بأوامر العسكر وردت فيه عبارة "ضرورة فهم الدستور وتنفيذه نصا وروحا وفق الأفكار والمعتقدات والقرارات الواردة فيه، مع العلم أن الأفكار الواردة فيه تنص حرقيا على التزام إرث أتاتورك العلماني وبالتالي فإن حزب العدالة والتنمية سعى للوصول لتغيير الدستور الذي يتدثر به العسكر والعلمانيين لشرع تدخلهم في الحياة السياسية متذرعين بنص دستور وروحه².

فحين وصلت الإصلاحات لأعلى مصدر قانوني في النظام السياسي الذي كان يستند إليه العلمانيين في فرض علمانية الدولة ونظامها السياسي، استنفر هؤلاء وشنوا معاركهم ضد الحزب، وكان ظهور هذه الصراعات للعلن كمؤشر على بداية تفكك الإجماع العابر للإيديولوجيات الذي تشكل مع بداية تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، وألقى بتأثيره على تراجع المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي نتيجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من عام 2008؛ وتأثير الأزمة السورية على تراجع أرقام التبادل التجاري بين تركيا وجوارها العربي وهذا التراجع مس بالخصوص الشبكة الاقتصادية المحافظة المتعاطفة مع حزب العدالة والتنمية التي تتقاطع مصالحها مع تقوية روابط تركيا الاقتصادية مع الشرق، وهذا ما أدى بحزب العدالة والتنمية للتحالف مع حزب الحركة القومية باسم "تحالف الجمهور" لخوض الاستحقاقات الانتخابية بداية من 2015 لتعويض التراجع النسبي لشعبية حزب العدالة والتنمية وضمان تشكيله للحكومة المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية، وتأمين نجاح الاستفتاء على تحويل النظام السياسي البرلماني إلى النظام الرئاسي وهو ما حدث بالفعل عقب انتخاب رجب طيب أردوغان كأول رئيس لتركيا في ظل النظام الجديد بعد انتخابات عام 2018.

الفرع الثاني: التراجع الاقتصادي.

شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية ثم تفاقم الأزمة السورية كعاملين خارجيين تحديا جديا لأداء الاقتصاد التركي القوي الذي سجله طيلة الفترة (2002-2011)، فرغم أن الاقتصاد التركي لم تتراجع مؤشرات النمو فيه إلى المستويات التي سجلت في أوروبا؛ فإن تراجع نسب النمو في تركيا إلى أقل من 4 بالمائة بعد 2011 يعتبر تراجعا كبيرا بالمقارنة مع نسب

¹ إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خبضر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017 الجزائر، ص 295..

² عماد يوسف، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، مرجع سابق، ص ص 14-15.

النمو المسجلة قبلا، وكان هذا التراجع ترجمة لتراجع أرقام التبادل التجاري مع الجوار العربي، وخلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2011 تراجعت نسب التبادل التجاري مع مصر واليمن بنسبة 24 بالمائة و20 بالمائة مع تونس و43 بالمائة مع ليبيا و5 بالمائة مع سوريا¹، كما أن الصراعات السياسية التي عرفتها الحياة السياسية التركية التي تم تناولها أعلاه أثرت على ثقة المستثمرين في مستقبل الاقتصاد التركي وكان المتضرر الأول منها هم شبكة المحافظين المرتبطين مصلحة وإيديولوجيا بحزب العدالة والتنمية، ورغم ذلك جدد الحزب فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2011 مما سمح له بتشكيل الحكومة دون اللجوء للتحالف مع أحد منافسيه من الأحزاب من جهة أخرى فإن زيادة أسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية خلال نفس الفترة (2011-2014) شكل أيضا سببا مهما في تردي نسب النمو الاقتصادي، حيث شكلت المبالغ المصروفة على الطاقة المستوردة أهم عامل عجز في ميزان المدفوعات حيث أنفقت تركيا على الطاقة المستوردة 1,54 مليار دولار في 2011 و60,1 مليار دولار في 2012 فيما وصلت تكاليف الطاقة المستوردة إلى 31,92 مليار دولار في النصف الأول من العام 2013²، مع ما يتبع ذلك من آثار مترابطة على نسب التضخم ونسب النمو وأثار أخرى غير مباشرة شكلت هذه العوامل دينامية سلبية على الوضع الداخلي التركي عدا عن الدينامية التي دخل فيها العراق وشمال العراق تحديدا أين تراجعت كميات النفط المستوردة عبر أنبوب النفط المزدوج بفعل تكرار الهجمات ضده ونقص الصيانة اللازمة له.

المطلب الثاني: السياق الخارجي لمراجعة السياسة الخارجية التركية.

لقد عرف الجوار التركي المباشر تفجرا أزمت خطيرة جعلت من سياسات تصفير المشكلات مع الجيران وزيادة التعاون الإقليمي التي انتهجتها تركيا من دون جدوى، وبدا أن علاقات تركيا بجيرانها عادت إلى المربع الأول خاصة مع سوريا والعراق بل إن علاقاتها مع إسرائيل تدهورت أيضا بعد أن كان تدهور علاقات تركيا بجوارها العربي يعني تقوية علاقاتها مع إسرائيل، وذلك بعد الملائسة الشهيرة بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عام 2009 على خلفية الهجمات الجوية الإسرائيلية على غزة بين ديسمبر 2008 ويناير 2009؛ وذلك خلال مؤتمر صحفي على هامش قمة "DAVOS" حول الاقتصاد العالمي خلال شهر فيفري 2009، وبناء على هذا فإن التحليل الواقعي للتغير في السياسة الخارجية سيكون مفيدا لتحليل تأثير العوامل الخارجية في عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية في ظل هذه التطورات المحيطة بتركيا.

الفرع الأول: ديناميات الاضطراب في الجوار العربي لتركيا.

أحدث ما سمي إعلاميا بالربيع العربي حالة من الاستقرار والفوضى في سوريا بداية ثم العراق لاحقا: حيث سقطت سلطة الدولة المركزية وظهر لاعبون غير دولتيين يملكون السلاح ويتبنون ولاءات طائفية وانتماءات منطقية - مذهبية وذلك بعد أن استحال الحراك السلمي في سوريا إلى حركات مسلحة تتلقى التمويل من الخارج بعد أن واجه النظام السوري الاحتجاجات بمنظور أمني محض، وفشلت كل الجهود التركية التي قام بها داود اوغلو كوزير للخارجية في ثني النظام عن مواجهة الاحتجاجات بقوة السلاح واقتراح إعادة تشكيل حكومة يشارك فيها الإخوان المسلمون وتكون أكثر

¹ - إيمان دني، مرجع سابق، ص 312.

² - H. Serhan Süzer, why turkey should aim for 100% renewable energy?, Turkish policy Quarterly, volume 12, number 2, summer 2013, P112.

تمثيلاً لفئات المجتمع السوري، ومع حلول شهر أوت من عام 2011 بدأت تركيا في احتضان المعارضة السورية ثم تطور الأمر لاحقاً إلى دعمها بالسلاح والمال والمناداة برحيل الأسد وبذلك انتهى عقد كامل من العلاقات الحسنة بين سوريا وتركيا وتحولت إلى عداء متبادل، كما أحدثت الأزمة السورية شرخاً في تأييد الرأي العام الداخلي لحزب العدالة والتنمية خاصة من قبل الأقليات الدينية والمذهبية¹، حيث تتشابه التركيبة المذهبية والعرقية للأقليات بين تركيا وسوريا خاصة فيما يتعلق بالأكراد والعلويين الذين نظروا لسياسة تركيا تجاه الأزمة السورية من منظور مذهبي/عربي، كما أظهرت الأزمة السورية أن طموحات وسياسات تركيا في الأزمة السورية مقيدة بعدة عوامل، وذلك رغم تبنيها لمقاربة جيوبوليتيكية في سياستها الخارجية عبر نظرية العمق الإستراتيجي، بما بين الفرق بين طموحات تركيا وتصوراتها عن نفسها وحقائق الواقع التي تؤكد أن تركيا مازالت في وضع القوة المتوسطة ولن تقدر على اجترار سياسة خارجية مستقلة نتيجة ارتباطاتها الدولية الملزمة.

كما انتقلت هذه السيرة من الاضطرابات من سوريا إلى العراق نتيجة التداخل الديموغرافي والتاريخي والجغرافي بين البلدين وكان العامل الكردي أهم عامل وجه سياسة تركيا تجاه البلدين بهدف منع أو التحكم في انتقال حالة الفوضى من المناطق الكردية في سوريا إلى مناطق إقليم شمال العراق المحاذية لها، ثم استغلال علاقات تركيا بالإقليم للتأثير على أكراد سوريا، خاصة بعد ظهور أحزاب مسلحة كردية في سوريا؛ مثل قوات سوريا الديمقراطية والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تعتبره تركيا بمثابة الجناح السوري من حزب العمال الكردستاني المتمركز في شمال العراق، فلم يتعامل النظام السوري بعنف مع المظاهرات التي عرفتها المناطق الكردية في سوريا مثل الحسكة ودير الزور والقامشلي ثم انسحب من هذه المناطق كالحسكة ودير الزور دون قتال وسلمها لفصائل كردية عام 2012²، مما فتح المجال لها للسيطرة على هذه المناطق بهدف الضغط على تركيا، وبالتالي فإن المنظور الأمني الواقعي الذي طالما عمل حزب العدالة والتنمية على تفادي استخدامه في علاقاته مع سوريا والعراق عاد وفرض نفسه كأولوية على أجندة السياسة الخارجية التركية.

يضاف إلى هذا الفشل فشل آخر على المستوى الدولي حيث فشلت تركيا في جهودها المنفردة في احتواء تداعيات الأزمة السورية، وانتقلت إلى المناداة بتشكيل منطقة عازلة عبر كامل حدودها مع سوريا بعمق يتراوح بين 20 إلى 30 كلم داخل الأراضي السورية بهدف الحد من تدفق اللاجئين، ومنع الهجمات ضد أراضيها لكن مطالباتها المتكررة لحلفائها في حلف شمال الأطلسي أو مساعيها عبر المحافل الدولية لاقت الفشل، وظهر أن الغرب يسير الأزمة في سوريا عبر إستراتيجية التوازن بين النظام والمعارضة، ومنع أي طرف من حسم الحرب والانتصار بهدف تحطيم سوريا وتحقيق هدف حماية إسرائيل كهدف إستراتيجي.

من جهة أخرى شكل إعلان استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل والمناطق القريبة منها (مناطق غرب العراق على الحدود مع سوريا) بعد 14 جوان 2014 تطوراً خطيراً بالنسبة لتركيا لأنه استهدف مناطق حرجية في نظر تركيا داخل العراق مثل كركوك والموصل وبدأ تراجع كميات النفط المارة عبر أنبوب النفط الواصلة لتركيا وبدلاً من ذلك لجأ

¹ - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبوليتيكية، ص 120.

² - واثق محمد السعدون، مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي، دراسات إقليمية، عدد 10 المجلد 31، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، بغداد، 2013، ص 305.

التنظيم للسوق السوداء لتسويق النفط عبر الشاحنات مستغلا حالة الفوضى الشاملة التي عرفت المنطقة الممتدة من حلب في سوريا إلى الموصل في العراق، وكانت هذه التطورات بمثابة تحطيم لجهود تركيا في العراق خاصة الاقتصادية منها، خاصة وأن التقديرات أشارت وفي عام 2014 أن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل إلى 14 مليار دولار منها 9 مليار دولار مع إقليم شمال العراق مع وجود أكثر من 3000 شركة تركية داخل الإقليم¹، وبالتالي فإن هذه التطورات مثلت اختلالا خطيرا في التوازن الإقليمي لتركيا الذي تقيمه مع إيران على الساحة العراقية وزاد وضع تركيا تراجعا بفعل التواجد الإيراني المكثف في سوريا والعراق من خلال ميليشيات مسلحة استنفرتها إيران بحجة محاربة المتطرفين والإرهابيين في كل من سوريا والعراق مما شكل سببا آخري المراجعة التركية لسياستها الخارجية.

الفرع الثاني: تراجع دور تركيا كوسيط ونموذج في الشرق الأوسط.

قدمت تركيا نفسها كوسيط موثوق يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتصارعة حول أهم قضايا الشرق الأوسط مستفيدة من الدعم الغربي في أداء هذه المهمة، لكن حقائق الواقع أثبتت لاحقا أن مشكلات المنطقة واللاعبين الأساسيين فيها أكبر من أن تجمعهم تركيا على طاولة للحوار أمام الإعلام أو أن تصل بينهم إلى اتفاق قابل للاستمرار، ومنذ عام 2009 وصلت الجهود التركية كوسيط إلى الفشل فعندما كانت تقوم بأداء دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل عام 2008 قامت الأخيرة بالهجوم على غزة في إهانة مقصودة لكل من سوريا كطرف محاور وتركيا كوسيط بما بدا وكأنه عدم رضا غربي إسرائيلي تجاوز الأتراك للخطوط الحمر المرسومة لهم في سياستهم الشرق أوسطية.

وعن هذا الأمر يتحدث جوشوا والكر Joshua Walker: وهو باحث في صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة وخبير الشؤون التركية قائلا: "يتوافر لدى تركيا وضع فريد يؤهلها لتؤدي دور النموذج السياسي للدول الأخرى في المنطقة وقد شجعت كلا من إسرائيل والولايات المتحدة تركيا كثيرا على تبني هذا الدور" ويعني هذا؛ تقديمها لنموذج معتدل بعيد عن التطرف الذي تتصوره أمريكا وإسرائيل عن الحركات الإسلامية في المنطقة وتركز هذا التشجيع في الفترة التي كانت تقوم تركيا فيها تقوم بدور الوسيط النشط بين إسرائيل والأطراف العربية قبل عام 2009²، وبالتالي فإن قوة الأتراك الذاتية لم تكن كافية للقيام بدور الوسيط دون دعم غربي واضح، ولما استنفذ هذا الدور أغراضه وفق الأجندات الغربية الموضوعية كان محتملا أن يكون مصيره الفشل في ظل إقليم يتميز بالعديد من الصراعات الكامنة والمتفجرة.

أما النموذج التركي كوسيلة ناعمة في السياسة الخارجية التركية فقد اصطدم بحقائق التضاريس السياسية الوعرة للشرق الأوسط وأظهر الأتراك وكأنهم غير ناضجين سياسيا للتعامل مع قضايا المنطقة وأن أهدافهم كانت أكبر من قوتهم الفعلية على الأرض، كما أن بداية أحداث الربيع العربي بعثت الأمل لدى الساسة الأتراك بإمكانية تصدير نموذجهم عبر حركات الإسلام السياسي خاصة الإخوان المسلمين -رغم ما بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية من اختلاف- في الدول التي عرفت فوز الإخوان المسلمين بالانتخابات في كل من تونس ومصر

¹ - علي بكر، إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ع5، السنة 2، ديسمبر 2017، ص98.

² - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص57.

والمغرب، لكن تطور الأحداث لاحقا وحصول الانقلاب ضد محمد مرسي في مصر في 30 يوليو 2013 كأول رئيس منتخب بصفة شرعية جعل تركيا معزولة عن محيطها العربي والخليجي ووضع مقولات السياسة الخارجية التركية على المحك¹، فسقوط حكم حركة الإخوان في مصر واحتواء حركة النهضة في تونس وتقييد حزب العدالة والتنمية في المغرب كان بفعل دعم واضح من المحور الذي شكله النظام العسكري في مصر بقيادة عبد الفتاح السيسي مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة فيما ساندت قطر جهود تركيا في دعم حركات الإسلام السياسي والمعارضة المسلحة في سوريا التي لم تجدي جهودها نفعا أمام الوجود المكثف للمليشيات الشيعية في سوريا والتي تم استقدامها من إيران وأفغانستان والعراق ولبنان لمناصرة النظام السوري ومنع سقوطه.

الفرع الثالث: عودة روسيا للسياسات الخارجية الواقعية .

رغم أن الأزمة بين روسيا وأوكرانيا التي تفاقمت في عامي 2006 و2009 كانت تحت "عنوان طاغوي" فإن جوهرها كان جيوبوليتيكا محضا لأن الخلاف الروسي الأوكراني حول عدم تسديد أوكرانيا لحصصها المالية مقابل استهلاكها للغاز الروسي عبر الأنابيب الروسي المار عبر أراضيها نحو أوروبا، يعبر عن طموحات روسيا في أوكرانيا التي تتجاوز ملف الطاقة بكثير، كما أن احتلال روسيا لكل من منطقتي أوسيتيا الجنوبية وابتخازيا الجورجيتين عام 2008 أظهر حاجة تركيا لدعم الغرب مرة أخرى، لقد اتبعت روسيا نهجا واقعيا صارما تجاه التطورات في أوكرانيا حيث اعترفت من جانب واحد بجمهورية الدونباس الجديدة في شرق أوكرانيا ذات العرقية السلافية الناطقة بالروسية، وذلك عام 2014 وقاربت الأزمة مع أوكرانيا من خلال رغبة الاتحاد الأوروبي في ضم أوكرانيا وجعلها مجرد سوق لمنتجاتها نظرا لطبيعة اقتصادها الزراعي المتخلف مقارنة بغرب أوروبا وتحويلها إلى قاعدة متقدمة لحلف شمال الأطلسي على حدود روسيا المباشرة القريبة من العاصمة الروسية موسكو، كما تعتبر روسيا أن أوكرانيا هي بمثابة مركز نشوء الدولة الروسية قبل إحدى عشر قرنا من قبل، لقد توجت تركيا كل جهودها في شمال البحر الأسود بضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 مما أظهر حاجة تركيا مرة أخرى لعلاقة الاعتماد الأمني المتبادل مع الغرب والحاجة للتعاون المستمر معه وأبان عن مدى محدودية الإستقلالية في سياسة تركيا الخارجية ذلك أن تفاقم المخاطر والأزمات كفيل بإجبار الدول على الإنخراط في ترتيبات جماعية ناجعة لن تكون قادرة بمفردها على مواجهتها.

لقد استدعت سياسات روسيا تجاه جورجيا وأوكرانيا ومنطقتي البحر الأسود والقوقاز، عموما ذكريات الحرب الباردة لدى تركيا أين انضمت تركيا لحلف شمال الأطلسي تحت التهديد السوفياتي بالسيطرة على ممر البوسفور والدردينيل كممر وحيد لروسيا للوصول للبحر المتوسط وهو ما يعتبر حلم كل أباطرة روسيا قديما ورؤسائها حديثا، كما أن وجود قوة كبرى مهددة كروسيا في جوارها الجغرافي القريب في الشمال ومساندتها للنظام السوري في الجنوب من تركيا جعلها تشعر وكأنها بين فكي الكماشة الروسية، بما استدعى من تركيا تنصيب صواريخ باتريوت التابعة لحلف شمال الأطلسي عام 2013 بهدف؛ منع الهجمات المتوقعة القادمة من داخل الأراضي السورية بما عدته كلا من إيران وروسيا تهديدا مباشرا لدولها نتيجة موقع تركيا من البلدين، كما أن التطورات اللاحقة كإسقاط تركيا للطائرة العسكرية الروسية على الحدود السورية ثم اغتيال السفير الروسي في أنقرة أظهر حاجة تركيا الملحة لانتهاج سياسات لا تخرج عن ما هو

¹ - المرجع نفسه، ص 73.

مرسوم لها غربيا وإلا واجهت التهديد الروسي منفردة بعد أن امتنع حلفائها في حلف شمال الأطلسي على إقامة منطقة حضر جوي أو منطقة عازلة في الشمال السوري على حدودها، كما أن توثيق علاقات الولايات المتحدة مع أكراد سوريا عبر التسليح والتمويل والدعم اللوجستي بحجة مكافحة الإرهاب أظهر حجم العزلة التي تواجهها تركيا ممن يعتبرون أصدقائها قبل منافسها وأعدائها ودفع تركيا للقيام بإعادة تقييم لوضعها الدولي في ضل التطورات الراهنة.

الفرع الرابع: ظهور الفرق بين طموحات تركيا الجيوبولتيكية وحقائق الواقع.

أعاد أحمد داوود أوغلو بناء المخيلة الجيوبولتيكية التركية على أنها دولة مركز في القارة الآفرو أوراسية قائلا "على الدول المركز مثل تركيا... أن لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها، بل لديها القدرة للنفوذ لمناطق أخرى متعددة في آن واحد".¹ وضخم المكانة الجيوبولتيكية لتركيا بهدف دفع الساسة لانتهاج سياسات طموحة تلي المكانة المستحقة لتركيا على الصعيد الدولي بناء على عمقها الجغرافي والتاريخي في المناطق المحيطة بها، وقام بنفس الشيء ألفريد ماهان من قبل حيث من خلال إعادة تعريف موقع الجغرافيا التركية بأنها "فضاء مكاني فريد" فيما وصف ألفريد ماهان موقع الولايات المتحدة بأنها "تمتلك وضعا مميزا وفريدا"²، لكن حقائق الواقع أظهرت أن اعتماد المقاربة الجيوبولتيكية القائمة على القوة الناعمة لا تصلح لأن تكون إطارا معرفيا لإستراتيجية الدولة وسياساتها الخارجية لأن استخدام المنهج الجيوبولتيكي يعني استخدام القوة والواقعية في العلاقات الدولية³، خاصة مع تصاعد الصراع في الجوار العربي لتركيا.

وأثبتت تطورات الأحداث في سوريا بداية والعراق لاحقا محدودية الخيارات التركية المستقلة، أو حتى انعدامها أمام الدينامية المتسارعة التي اكتسبتها الأحداث في شمال سوريا ثم التطورات في العراق وسياسات إقليم كردستان العراق التوسعية وسيطرته على منطقة كركوك ومناطق أخرى بعد انسحاب قوات تنظيم الدولة الإسلامية منها عام 2015، وتهديد التنظيمات الكردية المسلحة في سوريا وسعيها لإقامة كانتونات مستقلة أو مناطق إدارة ذاتية الحكم بما استدعى التدخل التركي العسكري كما كان منتظرا وهذا وفقا للطموحات الجيوبولتيكية التي أضفيت على سياسات تركيا الخارجية، وزاد وضع تركيا الجيوبولتيكي صعوبة بعد فشل المعارضة المدعومة من تركيا في إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك أمام قوة الدعم الإيراني له وتدخل روسيا العسكري الجوي المباشر لحماية النظام من السقوط بداية من 23 سبتمبر 2015.

إن فشل الطموحات التركية في تحقيق إرادتها في جوارها المباشر (سوريا) وإسقاط أهم حلفائها في جوارها غير المباشر (مصر) أظهر بما يدع للشك ضرورة الشروع في إعادة قراءة المشهد الجيوبولتيكي لتركيا اتجاه تطورات الشرق الأوسط وجوارها المباشر في الشرق والشمال، كما أظهر القراءة الجيوبولتيكية المعتمدة على القوة الناعمة في إقليم مازالت تمارس القوة الصلبة لتحقيق الطموحات محدودية صلاحية هذا النهج إن على الصعيد النظري أو على الصعيد العملي، وهو ما سيتجلى لا حقا عبر المزاوجة التركية بين العمل العسكري المباشر أو العمل الجماعي مع الحلفاء

¹ - محمد إلهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016، ص 219.

² - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبولتيكية، مرجع سابق، ص 35.

³ - المرجع نفسه، ص 115.

والمنافسين في سوريا، بما يعني تخلياً نسبياً أو مؤقتاً عن مقولات السياسة الخارجية التركية السابقة، بما يفتح المجال لإعادة تحليل السياسة الخارجية التركية تاجه العراق وفق عملية المراجعة هذه.

المبحث الثاني: المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية بعد عملية المراجعة.

أحدثت الديناميات الداخلية والإقليمية على السياسة الخارجية التركية تغيراً نسبياً في عناوينها وعقلانية لطموحاتها وإن كانت الأهداف الكبرى تبقى نفسها مستترة رغم تغير العناوين والمقولات النظرية والأدوات العملية، وبعد تحليلنا للسياقين الداخلي والخارجي لعملية المراجعة في السياسة الخارجية التركية سيتناول هذا الجزء تحليل أهم عناوين أو مبادئ هذه المراجعة والتي تبدو في نظرنا مراجعة نسبياً لم تحدث تغييراً جوهرياً في الإطارين النظري والسلوك العملي لهذه السياسة حيث أنه ما يمكن اعتباره تجديدًا فيها هو التركيز على البعد الداخلي للسياسة الخارجية التركية، كما قمنا بضبط عناوين هذه المراجعة بعد استقراء ثلاث وثائق أساسية هي: "رؤية 2023" الصادرة في ديسمبر 2012 عن حزب العدالة والتنمية، ومقالة أحمد داوود أوغلو بعنوان: "الإحياء: ديمقراطية قوية، اقتصاد ديناميكي ودبلوماسية نشطة، التي صدرت في أوت 2014 عن مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية ووثيقة "عقد تركيا الجديدة 2015" الصادرة في إبريل 2015 عن حزب العدالة والتنمية بتأليف من أحمد داوود أوغلو ومن ثمة قمنا بتصنيفها وفق أربع عناوين هي: الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج، العزلة الثمينة، الفصل بين الملفات، والسياسة الداخلية كأساس للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج.

شكلت الأراضي التركية وجهة أغلب اللاجئين الفارين من الصراعات المندلعة في مناطق مجاورة لها كسوريا والعراق أو مناطق بعيدة كأفغانستان وباكستان، حيث مثلت تركيا ملاذ اللاجئين إما كمقر أو ممر للوصول لأوروبا على اعتبار تركيا بمثابة بوابة مباشرة لدخولها بحثاً عن الأمن والحياة الكريمة، ورغم أن ملف اللاجئين خاصة القادمين من سوريا والعراق استعمل من طرف تركيا كورقة سياسة للضغط على الاتحاد الأوروبي لكسب تنازلات من جانبه حول حرية تنقل المواطنين الأتراك داخل الاتحاد. إلا أن الدبلوماسية التركية عدته أولوية دبلوماسية وإنسانية خاصة بعد عام 2014، مستفيدة من هذا الملف لتوسيع اهتمامات تركيا الدبلوماسية العالمية عبر التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وتركزت نشاطاتها عبر آليتين هما¹:

-زيادة أنشطة الإغاثة:

- العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة حيث بلغت أموال الإغاثة التركية عام 2013 ما مجموعه 3,3 مليار دولار في 120 بلداً تركزت 55,9 بالمائة منها في الشرق الأوسط، 24,7 بالمائة في أفريقيا جنوب وسط آسيا 3,1 بالمائة في البلقان وشرق أوروبا كما ارتفعت عدد مشاريع الإغاثة لتركيا من 360 مشروع في 2002 إلى 1879 مشروع في 2013، في حين قفزت قيمة الإعانات التركية للخارج من 85 مليون دولار في 2002 إلى 3,3 مليار دولار في 2013، ووصلت عام 2018 إلى 30

¹ - محمد إلهامي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 240-241.

مليار دولار كقيمة إجمالية أنفقتها تركيا على اللاجئين خاصة السوريين منهم وقد بلغ عددهم 5,3 مليون لاجئ سوري في تركيا حتى عام 2018 بما جعل تركيا تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الإنفاق على أعمال الإغاثة¹.

يدخل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية كمبدأ يطبق في الخارج ضمن عنوان "الكرامة الإنسانية" الذي أعلنه داوود أوغلو باعتباره المبدأ الأهم للجمهورية التركية حيث تحدث عنه في مقاله المشار إليه سابقا بعنوان "الإحياء" عام 2014 وفي هذا الإطار وضع أوغلو ثلاث أسس لعملية الإحياء هذه وهي: السياسة الداخلية، السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية، فهو يعتبر أنه وخلال السنوات العشر الماضية تحت حكم حزب العدالة والتنمية أمكن ترسيخ الديمقراطية وتعزيز قوة الاقتصاد بما أدى إلى تنشيط الدبلوماسية التركية²، معتبرا أن الكرامة الإنسانية تمثل روح عملية الإحياء ثم أعاد التأكيد عليه ضمن وثيقة "عقد تركيا الجديدة" الصادرة عام 2015 والتي وضع فيها 100 مبدأ لتركيا الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية لا تقتصر على السياسة الخارجية بل تشمل جميع الجوانب الأساسية للدولة، مؤكدا على الكرامة الإنسانية من خلال المبدأ السادس معتبرا أن هذا المبدأ تنفيذ لوصية الشيخ أدیب علي Edebali أحد شيوخ الصوفية خلال القرن الثالث عشر صاحب القول المأثور "دع الناس ليعيشوا لتعيش الدولة"³، مضيفا في المبدأ التاسع أن: "الكرامة الإنسانية لا تعتبر أساسا للسياسة والاقتصاد والثقافة التركية فحسب بل أساسا لسياساتها الخارجية"⁴، بل ويعتبر ضمن المبدأ الحادي والعشرون من وثيقة عقد تركيا الجديدة دائما أن: "الكرامة الإنسانية ستكون المبدأ الأساسي والمرجع الأخلاقي وروح النظام الدستوري الجديد الذي سيبني على مبادئ الحرية المساواة والعدالة"⁵ رابطا بذلك بين كل من السياستين الداخلية والخارجية عبر مبدأ واحد من خلال الكرامة الإنسانية في الداخل والدبلوماسية الإنسانية في الخارج.

اعتمادا على مبدأ الكرامة الإنسانية دائما رد أحمد داوود أوغلو على منتقدي السياسة الخارجية التركية التي انتهجتها تركيا تحت توجيهه تجاه جوارها الإقليمي بعد عام 2011 باعتباره المخطط لها من خلال عمله كمستشار للشؤون الخارجية لدى رئيس الحكومة خلال الفترة (2003-2009) ثم وزيرا للخارجية (2009-2014) ثم وزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة التركية فيما بعد، وأمام هذه الانتقادات الموجه لشخصه ولسياسة تركيا الخارجية ككل قال "إن الذين انتقدوا سياستنا الخارجية تجاه الربيع العربي يجب عليهم أن يتذكروا أنه -خلال فترة التحول التي مرت بها المنطقة والتي تقع تركيا في مركزها- فإن تركيا ركزت جهودها على الكرامة الإنسانية على اعتبار أنها أساس كل السياسات، حيث وقفت ضد النظام في سوريا تحت شعار الكرامة الإنسانية وهو ما نعتبره سلوكا تركيا مشروعا" مضيفا أن "ما سيحدد المستقبل ليس الوقوف إلى جانب القوي بل الوقوف إلى جانب الكرامة الإنسانية والحقوق والعدالة"⁶.

وضمن تطبيق مبدأ الدبلوماسية الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين كمثال، جاء في وثيقة "رؤية تركيا 2023" ما يلي: "كمسؤولية إنسانية وأخلاقية فتحنا حدودنا لآلاف اللاجئين الهاربين من بلدانهم، لقد استقبلنا إخواننا وأخواتنا

¹ - قناة TRT العربية، كلمة رئيس الجمهورية التركية أمام السفراء الأتراك في الخارج، 2019/01/20.

² - Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey: strong democracy, dynamic economy, and active diplomacy, Center For strategic researchers, 2014, p7

³ - Ahmet Davutoglu «the new turkey contract, April 2015, P6.

⁴ - Ipid, p7.

⁵ - Idim, p11.

⁶ - Ahmet Dayutoglu The restoration of turkey , op, cit, pp17-19.

السوريين في بلدنا وسنستمر في ذلك إلى أن يحل النزاع"¹، وهنا لا بد من الإشارة لرؤية تركيا للأحداث التي عرفتها سوريا وبعض الدول العربية بعد عام 2011 بوصفها لها بمصطلح "الثورات العربية" معتبرة أن هذه التطورات بمثابة "عملية طبيعية" وأن تركيا تقيم سياستها لتحقيق السلم بناء على تاريخها وجغرافيتها الخاصة، لذلك فإن علاقتها مع الشعوب والبلدان في المنطقة ستصبح طبيعية مجدداً، وتضيف الوثيقة أن "هذا جزء كبير من عملية التطبيع للديناميكيات الاجتماعية والسياسية على الأرض الأفرو-أوراسية، وغني عن القول أن تركيا لها موقع في مركز هذه العملية، وكل طرف سيستفيد من التطبيع وانتشار العدالة، يجب ألا يخاف أحد من التغيرات التكتونية الجارية على امتداد المنطقة، إن رؤيتنا في الشرق الأوسط قائمة على فلسفة (رابح-رابح) وسياسة التساند البيئي مما سيجعل الجميع فائزين، هدفنا تأسيس العدالة المساواة والديمقراطية كمبادئ للسياسة والدبلوماسية"²،

كما وتقدم وثيقة "رؤية 2023" ثلاث مبادئ تقود مقارنة تركيا للثورات العربية بعد أن تعبر عن موقف الحزب من التطورات الجارية في الشرق الأوسط بوقوف الحزب "مع الشعوب ضد حالة الجمود والطغيان" و"دعم مطالب الشعوب المشروعة في التغيير" من خلال المبادئ الثلاث التالية:

- لن يتمكن أي نظام من الصمود ممن يضطهد شعبه ويقتله ويستبعد أغليته من المشاركة السياسية أمام حتمية التغيير.

- وجوب حدوث التغيير السلمي وفق الإجماع الوطني.

- كلا من مرحلي الانتقال وما بعد الثورات يجب أن تشمل كل أطراف المجتمع دون تمييز أو إقصاء.

- وبالإجمال يقيم الحزب السياسة الخارجية التركية وفق مبدئين عامين هما³:

_ تأسيس السياسات على قراءة دقيقة للتطورات الإقليمية والعالمية واتخاذ الخطوات بشأنها في الوقت والمكان المناسب، مجزئين هذه السياسات وفق منظورات مستقبلية طويلة المدى تلزم المعايير والمبادئ في عملها.

- إتباع سياسة خارجية ديناميكية عبر إعادة تفسير تاريخ وجغرافية تركيا من خلال عمقها الاستراتيجي في العالم وتحقيق سياسة خارجية قائمة على تطوير رؤيا وإستراتيجية ومثل خاصة فيها.

المطلب الثاني: العزلة الثمينة.

وسط حالة الفوضى العارمة التي خلفتها التطورات في سوريا وشمال غرب العراق (كامل المناطق السنية في غرب العراق المحاذية لسوريا) استشعرت تركيا ضعف موقفها أمام قوة الأحداث وسرعتها وارتباطات اللاعبين المحليين المعقدة بقوى إقليمية ودولية لها استراتيجياتها الدولية، وظهر أن تمسك تركيا بمنظور جيوبولتيكي ممثلاً في نظرية العمق الإستراتيجي وفق أدوات ناعمة أكثر منها خشنة مآله الفشل أمام السياسات الواقعية التي تمارسها الأطراف الدولية عبر الحروب بالوكالة من خلال استعمال المجموعات المسلحة لتحقيق أهدافها.

يعتبر مبدأ "العزلة الثمينة" الذي ظهر سنة 2013 حسب تقديرنا كبداية لمرحلة إعادة تقييم للتطورات الجارية في سوريا والعراق خاصة ومجمل الشرق الأوسط عامة، كما أنه يمثل إبطاء متعمداً للاندفاع التركية في المنطقة وفق

¹- Political vision of AK parti for2023,op,cit,p65.

²-ipid,pp65-66

³-idim,p58.

منظور العمق الإستراتيجي، وعودة للتركيز نسبيا على الداخل التركي كآلية وأساس للسياسة الخارجية نظرا لمجمل التطورات الداخلية في تركيا كما أشرنا لها سابقا، ويعتبر إبراهيم كالين المتحدث باسم الحكومة التركية من صك هذا المصطلح عام 2013 وذلك تعبيرا منه عن "موقف تركيا الأخلاقي إزاء الانقلابات والمذابح، وهو تعبير عن معارضة التجاهل العالمي لما يحدث في مصر وسوريا، فأحيانا يقف المرء وحيدا من أجل الدفاع عن القيم التي يراها صحيحة، وإذا كان هذا الموقف يوصف بالعزلة فإنها عزلة ثمينة" وأضاف في نفس السياق "في بعض الأحيان في التاريخ يأتي وقت حيث يمكنك إلى جانب الحقيقة وحيدا تماما، عندما يقف العالم صامتا في وجه المذابح والانقلابات، إنك لا تتخلى عن مبادئك وقيمك لأن حلفائك ودول أخرى لا يقفون معك... في الحقيقة هذا لا يعني كونك وحيدا بل ينم عن موقف مشرف...عندما تتخذ مثل هذا الخيار فإن الحركة الصحيحة هي التمسك بمبادئك، التي ستكون صحيحة على صعيدي مصالحك الوطنية والسياسة الدولية، إذا كان هذا سيضعك في وضع مختلف عن الآخرين، فإن هذا هو وضع العزلة التي تركز على القيم، وهذه في الواقع هي العزلة الثمينة"¹.

يبدو من خلال تعبير إبراهيم كالين أن مبدأ العزلة الثمينة مبدأ مكمل للدبلوماسية الإنسانية في الخارج ومبدأ الكرامة الإنسانية في الداخل كما أعلن عنه أحمد داوود أوغلو لاحقا عام 2014، رغم ذلك يعتبر المهتمون بالشأن التركي أن أداود أوغلو لجأ إلى صك هذا المصطلح للتغطية على فشله، خاصة مع تصاعد الدعوات لإقالته في إطار صراع مختلف التيارات والقوى مع الحزب خلال نفس الفترة كما تم تناوله سابقا وظهر ذلك من خلال المقالات الصحفية والقنوات الفضائية المعارضة، لكن الإقالة لم تحدث إلا عام 2015 وتسلمه رئاسة حزب العدالة والتنمية وتفرغه نسبيا للعمل الأكاديمي مجددا.

المطلب الثالث: الفصل بين الملفات في السياسة الخارجية.

لا يعتبر مبدأ "الفصل بين الملفات" مبدأ جاهزا ومكتوبا في وثائق الحزب أو تصريحات المسؤولين مثل المبدئين السابقين؛ وإنما يمكن استقرائه من خلال تتبع الحركة الدبلوماسية التركية بداية من عام 2013 باتجاه مختلف الأطراف التي تحولت علاقات تركيا معها من الصداقة إلى العداوة الغير مباشرة، وذلك عبر الحرب بالوكالة التي دخلت فيها تركيا ضد منافسها وخصومها (أصدقائها قبلا) مثل العراق وإيران وروسيا في سوريا، أو دعم تيارات سياسية محددة ضد أنظمة معينة مثل دعم حركة الإخوان المسلمين ضد انقلاب النظام العسكري عليهم في مصر، و من خلال تتبع النشاط الدبلوماسي لتركيا خاصة تجاه جيرانها بداية من عام 2013 أن نحدد نوعين من الفصل بين الملفات:

الأول: الفصل بين الملفات بين تركيا ودولة أخرى بسبب الخلاف حول دولة ثالثة مثل عمل تركيا على فصل قضايا الصراع والتنافس التركي الإيراني على سوريا من خلال الملفات البيئية المباشرة كالاقتصاد والطاقة نظرا لعلاقة الاعتماد المتبادل العالية بين تركيا وإيران في ملف الطاقة خصوصا، بالمقابل تعتمد إيران على تركيا كمنفذ حيوي أمام العقوبات الاقتصادية الغربية عليها، كما يظهر الفصل بين الملفات في العلاقات التركية مع روسيا حيث وبعد خلافات عديدة حول سوريا توصل الطرفان لاتفاق لتحييد ملف الطاقة عن مجمل القضايا الخلافية خاصة سوريا، وجاء هذا بعد زيارة الرئيس الروسي لتركيا عام 2016.

¹ - عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص 92.

الثاني: الفصل بين الملفات بين تركيا ودولة أخرى وذلك يظهر من خلال السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، حيث سعى الطرفان التركي والعراقي إلى إعادة التواصل الدبلوماسي بين البلدين وتنشيطه من خلال الزيارات الدبلوماسية المتبادلة خلال عام 2013، وجاءت هذه الزيارات المتبادلة رغم الخلافات المتصاعدة بين الحكومة المركزية في بغداد مع تركيا على خلفية تعزيز العلاقات الاقتصادية والطاقة مع إقليم كردستان العراق خاصة بعد توقيفه الاتفاق الطاقوي بين الطرفين في 25 مارس 2013 لإنشاء أنبوب نفط وغاز من إقليم نحو تركيا دون موافقة المركز في بغداد التي أكدت رفضها للاتفاق المبرم، وعلى العموم سيتم دراسة علاقات الطاقة بين تركيا والعراق على ضوء هذا الاتفاق، وتحليل مدى تأثير علاقات الطاقة البنيوية بالتطورات بعد 2013 في ضوء المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الرابع: السياسة الداخلية كأساس للسياسة الخارجية.

يعبر أحمد داوود أوغلو عن أولوية السياسة الداخلية كقاعدة للسياسة الخارجية بمصطلح "الإحياء" The restoration "ضمن عملية المراجعة في السياسة الخارجية -التي تحاشى الإشارة لها بالاسم- منطلقا من استقراء التاريخ العثماني وتاريخ تركيا الجمهورية، معتبرا في البداية أن "الإحياء" كان دائما وخلال التاريخ التركي القديم والحديث هو بمثابة "مسيرة روح العصر" أو مواكبة روح ودينامكية العصر، ويعتبر أن تركيا دخلت زمن الإحياء الرابع تحت قيادة حزب العدالة والتنمية وذلك بعد ثلاث مراحل من عمليات الإحياء ممثلة أولا في مرحلة التنظيمات التي بدأت فيها الدولة العثمانية منذ عام 1840، والإحياء الثاني كان بقيام الجمهورية ثم جاء الإحياء الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ودخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية¹، وفي هذا الإطار وضع أوغلو ثلاث أسس لعملية الإحياء هذه وهي: السياسة الداخلية، السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية، ويعتبر داوود أوغلو أنه وخلال السنوات العشر الماضية تحت حكم حزب العدالة والتنمية أمكن ترسيخ الديمقراطية وتعزيز قوة الاقتصاد بما أدى إلى تنشيط الدبلوماسية التركية²، معتبرا أن الكرامة الإنسانية تمثل روح عملية الإحياء.

وفي تقديرنا أن التركيز على السياسة الداخلية عبر مفهومي "الديمقراطية القوية" و"الاقتصاد الديناميكي" كأساس "للدبلوماسية النشطة" يأتي في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد التركي، والمضي قدما في عملية إصلاح النظام السياسي باتجاه تحويله إلى نظام رئاسي بالسرعة الممكنة خوفا من التأثيرات السلبية للتراجع الاقتصادي، وتدهور الوضع الأمني كديناميتين سلبيتين مؤثرتين على نتائج حزب العدالة في الانتخابات، فاستباق التأثيرات السلبية لتطور هذين الديناميتين (التراجع الاقتصادي-التدهور الأمني)؛ اثبت صحته من خلال فشل حزب العدالة والتنمية ولأول مرة منذ 2002 بعد انتخابات جويلية 2015 البرلمانية في تشكيل الحكومة منفردا نتيجة مناخ أعمال التفجيرات والهجمات الإرهابية التي شرع فيها حزب العمال الكردستاني بعد تخليه عن محادثات السلام مع تركيا مما دفع حزب العدالة والتنمية باعتباره المسك بالسلطة لإجراء دورة ثانية في نوفمبر من نفس العام فاز فيها بالتحالف مع حزب الحركة القومية من أجل تشكيل الحكومة.

¹ - Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey , op,cit,pp3_6.

² -Ipid,p7.

خاتمة:

بينت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية من خلال المقاربة الواقعية أن التحديات الخارجية التي ظهرت بعد عام 2011 مدى شساعة الفرق بين طموحات تركيا الجيوبولتيكية وحقائق الواقع، لقد بالغت الدبلوماسية التركية في الاعتماد على قوة تركيا الناعمة اعتمادا على التاريخ المشترك بين تركيا وجوارها العربي خاصة ومحاولة توظيفه لمواجهة حقائق الواقع المختلف، وما المآزق الذي وجدت تركيا نفسها فيه منذ بداية الأزمة السورية والتدخل الإيراني والروسي فيها إلا مثال بارز على ذلك.

كما تبين من خلال دراسة تأثير الوضع الاقتصادي الداخلي على التحولات السياسية في تركيا وخاصة من خلال نتائج الانتخابات التي خاضها حزب العدالة والتنمية بعد عام 2011 وجملة التحديات التي واجهها حزب العدالة والتنمية في مسار تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، أما الموقع الجغرافي لتركيا فقد مثل الوعاء المكاني لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية المذكورة أعلاه على تعامل تركيا مع مختلف التطورات الخارجية التي عرفتها المناطق المحيطة بتركيا خاصة منذ عام 2011.

كذلك يمكن استخلاص أن نهج المرونة الدبلوماسية وتغيير الأدوات لتحقيق نفس الأهداف اتساقا مع تغير المعطيات والظروف سيمكن الدول من الخروج من مراحل التغير في سياساتها الخارجية بأقل الأضرار، ذلك أن عالم اليوم يتميز بسيولة عالية تتطلب الكثير من المرونة والقدرة على التكيف.

بالإضافة إلى ذلك فإن الموقع الجغرافي لتركيا يجعلها أكثر تأثرا من غيرها بأي أزمة في الأقاليم المجاورة لها، فباعتبارها جسرا بين آسيا وأوروبا سيجعل تركيا تتحمل النصيب الأكبر من نتائج الأزمات الجارية في جوارها القريب أو البعيد، وما قضايا المهاجرين والأمن إلا مثال على ذلك.

وفي المجمل فقد مكنت عملية مراجعة السياسة الخارجية التركية من التكيف مع التطورات الداخلية والخارجية والاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات التي فرضتها هذه التطورات.

قائمة المراجع:

أولا: العربية:

أ- الكتب

1- عماد يوسف ، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2015. .

2- عماد يوسف، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

3- محمد إلهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016

ب- الأطروحات

1- إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خبضر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017. .

- 2- راجع زغوني، الحوار العقلاني - المعيار في تحليل السياسة الخارجية: دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.
- 3- عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في منطقة جنوب شرق آسيا وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا شرق وجنوب شرق آسيا. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2013.

ج-المجلات

- 1- أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع20، خريف 2008.
- 2- زينب فريح، تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، دفاتر السياسة والقانون، ع1، السنة 11، 2019.
- 3- حسين بالخيرات، المحاولة الانقلابية ومستقبل السياسة الخارجية التركية، أنقرة: المعهد المصري للدراسات، 2017.
- 4- علي بكر، إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5 السنة 2، ديسمبر 2017.
- 5- 2017. واثق محمد السعدون، مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي، دراسات إقليمية، عدد 10 المجلد 31، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، بغداد، 2013.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

أ- المجلات

- 1 Ahmet Davutoglu , The restoration of turkey: strong democracy, dynamic economy, and active diplomacy, Center For strategic researchers, 2014
- 2 – Emre İşeri, Book Reviews :Great Powers and Geopolitical Change, Perceptions Volume XVII, Number 2, center for strategic research ,2012 .
- 3– H. Serhan Süzer ,why turkey should aim for 100% renewable energy?, Turkish policy Quarterly, volume 12, number 2, summer 2013.

ب- مواقع الكترونية

- 1– Ahmet Davutoglu , political vision of AK party for 2023 : great nation great power target 2023 , www.akparti.org.tr 2023
- www.akparti.org.tr تاريخ الاسترداد 2021/02/05
- 2– Ahmet Davutoglu, the new turkey contract, April 2015/02/05 تاريخ
- www.akparti.org.tr الاسترداد 2021/02/05